قضايا

بدأت الشهر الماضي الانتخابات البرلمانية في الهند، والتي تثير كثيراً من القضايا والمُتغيّرات قد يطول الحديث عنها، وكلّها قد تقود إلى تسييس وتقنين العملية الانتخابية، التي بدورها تؤدّي إلى تقييد الديمقراطية في البلاد

قوانين وخطط انتخابية لهند جديدة

الانتخابات الهندية 2024

منال علان

جدارية في أمريتسار شمال غربي البنجاب للممثل عامر خان وشعارات تُشجّع على التصويت، 1/ 5/ 2024 (فرانسس برس)

بدأ الشعب الهندي، منذ 19 إبريل/ نيسان 2024، بالتوجه إلى صناديق الاقتراع للتصويت لانتخابات «لوك سابها» (الغرفة السفلى في البرلمان الهندي أو مجلس النوّاب)، وتستمر العملية حتى إعلان النتائج الرسمية في الأول من يونيو/ حزيران المقبل، لاختيار برلمان جديدٍ للسنوات الخمس المقبلة. تعد العمليّة الانتخابية في الهند الأكثر تعقيداً في العالم؛ وتجرى الانتخابات العامة فيها على سبع مراحلِ موزعة بين 28 ولاية وثمانية أقاليم اتحادية، فهي تضمّ أكبر عددٍ من السكّان في العالم، يصل عددهم إلى مليار و426 مليون نسمة؛ متنوعين ثقافياً ولغوياً وطائفياً ودينياً، ولعل هذا هو السبب وراء حصول الهند على لقب أكبر ديمقراطية في العالم. ولكن نظراً لطبيعة النظام الانتخابي في الهند، إلى جانب القوانين التي يُقرّها البرلمان، وتدخل حيّز التنفيذ بحكم قضائي، ومن ثمّ تدرج في الدستور، فهُناك بعد انتخابي قد يجعل «الديمقراطية الانتخابيّة» في الهند غير طوعيّة حقاً في الممارسة العملية.

بالإضافة إلى الانتخابات الوطنية الجارية حالياً في الهند، أجريت انتخابات على جميع مستويات الحَكومة في أوقات مختلفة؛ انتخابات لعضوية «راجيّا سابها» (الغرفة العليا للبرلمان - مجلس الولايات)، وكذلك للمجلس التشريعي لكل ولاية، ولإقليم الاتحاد، وانتخابات للرّئاسة ولنائب الرئيس، كما تجرى الانتخابات المحلية للقرى والمدن، وتترك الإدارة الميدانية في المنطقة وتقسيماتها لحكومات الولايات، وتخضع لإشراف المفوّضين المحليين.

الأصوات مقاعد برلمانية

من القضايا التي يجدر الانتباه إليها لفهم الانتخابات الهندية، هي عملية تحويل الأصوات إلى مقاعد برلمانية، أي آلية احتساب الأصوات للمرشحين الفائزين في المقاعد المتنافس عليها. يبلغ عدد المواطنين الذين يُحق لهم التصويت في هذه الانتخابات في الهند 969 مليون مواطن، وأنشئ ما يقرب من مليون ونصف مليون صندوق اقتراع في جميع أنحاء الهند. وبلغ عدد الأحزاب السياسية المسجّلة 2600 حزب، منها 537 حزباً نشطاً بالفعل. ويوضح موقع الجزيرة الإنكليزية أن «الأحزاب التي تتمتع بنفوذ كبير في المجالس التشريعية للولايات معترَفٌ بها، في حين أن الأحزاب التي تتمتّع بحضور قوي فيّ ولايات متعددة تحصّل على تسمية الحزب الوطني. وتابع الموقع «أن رئيس الوزراء ناريندرا مودي وحزب بهّاراتيا جاناتا، الذي يقود ائتلافاً يضمّ أكثر من ثلاثين حزباً من أكثر عناصر المعادلة الانتخابية أهمية في 2024، يُعد أبرز اللاعبين في الساحة الانتخابية، فيّ مواجهة التحالف الذي يقوده حزب المؤتمر المعارض الرئيسي، الذي يضم نحو 20 حزباً».

وتتطلب الأغلبية في مجلس النواب الحصول على 272 مقعداً من أصل 543 مقعداً منتخباً في البرلمان؛ في حين يُعيّنُ الرئيسُ الهندي العضويْن الباقيين من الجالية الأنغلوهندية، ويصل بذلك عدد أعضاء مجلس النواب حتى 545 عضواً. وفي إطار أنظمة الأغلبية التعددية، تعتمد الهند نظام الأغلبية (البسيطة أو الضئيلة)، في عملية انتخاب أعضاء مجلس النواب، أي استعمال دوائر منفردة العضوية، بمعنى اختيار مرشح واحد لكل دائرة، ويفوز بالمقعد البرلماني المرشح الذيّ يسجّل أصواتاً أكثر من أيّ من منافسيه. وفي هذا النظام، إذا تم احتساب الفائز الأول بحصوله على أعلى نتيجة من أصوات الدائرة الانتخابية، مثلاً 20%، فلا يتم احتساب الأصوات المتبقية (80%) الموزعة على باقي المرشحين. ولذلك فإن الفائز قد يمثل نسبة ضئيلة جداً من عدد الأصوات في الدائرة الواحدة في المنطقة الانتخابية. بموجب هذا النظام، حصل حزب الشعب الهندي (بهاراتيا جاناتا) على 31% من الأصوات، عندما فاز بسلطة حكم الولاية الأولى عام 2014، وحصل على 39% من الأصوات في عام 2019 عندما فاز بسلطة حكم الولاية الثانية. ما يعني أن الفوز بالسلطة هو أغلبية برلمانية، وليس أغلبية شعبية. هذا النظام هو من بقايا الاستعمار البريطاني الذي انتهى عام 1947، ورغم المعارضة القويّة التي تطالب باعتماد نظام انتخابي نسبي، فإنه لن يحظى لذلك بدعم التغيير من الأحزاب الحاكمة؛ ويعيق هذا النظام وصول الأحزاب الصغيرة إلى النظام السياسي، والمستفيد الأول هو الأحزاب الكبيرة.

لا يتوقف الأمر عند رفض تغيير هذا النظام، بل يصل إلى حدِ استخدام الصلاحيات القانونية في الحسابات الانتخابية؛ بإقرار العديد من المشاريع القانونية، نجح بعضها في البرلمان ليصبح قانونيّاً وقابلاً للتنفيذ، وبعضها الآخر ينتظر دخولها حيّز التنفيذ، وهو ما قد يتطلب تغييراً جذرياً في الدستور، وسيكون لها تأثير كبير في الانتخابات الحالية.

المواطنة والجنسية

أثار تعديل «قانون المواطنة والجنسية» جدلا واسعاً في الهند، وانتقادات حادة من قِبل مسلمي الهند؛ ففي كانون الأولّ/ ديسمبر 2019، مرّرت الحكومة الهندية عبر البرلمان «تعديل» قانون الجنسية والمواطنة لعام 1955؛ الذي يتيح من بين أمور أخرى، إمكانية حصول «الأقليّات الدينيّة» على الجنسية الهندية للمهاجرين من ثلاث دول مجاورة، هي: باكستان وبنغلادش وأفغانستان، شرط أن يكونوا من الهندوس والمسيحيين والسيخ. ووفقاً لشروط الانتخابات، فإن المواطن هو فقط، من يحق له الإدلاء بصوتّه في الانتخابات، وقد يتيّح قانون الجنسية والمواطنة ذلك الحق فقط، للأقليات الدينية المهاجرة المذكوّرة (بعد حصولهم على الجُنسية)، وبذلك قد يُحرم كثير من الأقليات الدينية الإسلامية (المسلمين المهاجرين) من الحصول على الجنسية، ثمُّ من المشاركة في العملية الانتخابية. ورغمُ تعليق المصادقة على تعديل قانون الجنسية والمواطنة وقت صدوره، إلا أن الحكومة الهندية عادت في مارس/ آذار الماضي إلى تنفيذ الإجراءات الرسمية لتعديل القانون، أي قبل الانتخابات العامة الوطنية الحالية.

كما أن للتقسيمات الإدارية والأبعاد الدينيّة دوراً في العملية الانتخابية. كمثال على ما تغيّر في هذا السياق؛ صدر في أغسطس/ آب 2019 مرسومٌ رئاسيٌّ يقضي بإلغاء المادة 370 والفقرة 35 من الدستور الهندي، التي كانت تمنح ولاية جامو وكشمير المتنازع عليها وضعاً إدارياً وسياسياً خاصاً. وفي العام ذاته، في شهر أكتوبر/ تشرين الأول، أصدرت الداخلية الهندية بياناً رسمياً يتضمن «قانون إعادة التنظيم» لولاية جامو وكشمير، ونصّ على فصل منطقة لاداخ الواقعة شرق كشمير، ذات الغالبية البوذية عن الولاية. أما المناطق المتبقيّة في الولاية، التي تضم سهول جامو الجنوبية ذات الغالبية الهندوسية، ووادي سريناغار الشمالي ذا الغالبية المسلمة، فستصبح إقليماً اتحادياً، أي ستقسم المنطقة إلى (إقليميْن اتحاديْن): إقليم جامو وكشمير، وإقليم لاداخ، إضافة إلى التنظيم الإداري للمناطق الداخلية في الإقليم. وفي ديسمبر/ كانون الأول 2023، صادقت المحكمة العليا في الهند على قرار الحكومة إلغاء «الحكم الذاتي» لولاية جامو كشمير.

> يبلغ عدد المواطنين الذين يحقّ لهم التصويت في هذه الانتخابات 969 مليون مواطن، وأنشئ ما يقرب من 1,5 مليون صندوق اقتراع

> أثار تعديل «قانون المواطنة والجنسية» جدلاً واسعاً في الهند، وانتقادات حادّة من قبل مسلمي البلاد

> يرى محلّلون أنه إذا فاز حزب الشعب الهندي بهذه الانتخابات، فستكون الانتخابات الأخيرة النزيهة والحرّة في تاريخ الهند المستقلّة

ويغيّر هذا القرار المذكور سير العملية الانتخابية في ولاية جامو وكشمير ذات الأغلبية المسلمة. ومن خلال التقسيم الإداري للمنطقة والإقليم، يتم توزيع الطائفة الدينية الإسلامية، وهو ما يؤدي بدوره إلى توزيع أصوات المسلمين في أكثر من دائرةِ اقتراع بعد أن كانوا في دائرة واحدة في منطقة انتخابية موحدة، وبذلك تنخفض نسبة أصوات المسلمين في الدائرة الانتخابية. قد يساعد هذا في جلب أصوات الطوائف الدينية الأخرى إلى الدائرة الانتخابية. ويصوّت غالبية المسلمين في الانتخابات ضد مرشحي حزب الشعب الهندي (بهاراتيا جاناتا)؛ وقد تعرّضت هذه الأقلية الدينية لسياسات عنصرية من قبل حزب الشعب الحاكم، كما في المثال أعلاه المتعلق بتعديل قانون الجنسية والمواطنة. يُذكر أنه في عام 1999 قدم حزب الشعب توصيات بإلغاء المادة الخاصة بوضع جامو وكشمير، ولكن الأمر لم يحصل آنذاك بسبب عرقلة برلمانية. ويترتب على صدور القرارات البرلمانية والقضائية إعادة التقسيم الإداري، وإعادة توزيع الطوائف الدينية في داخل بعض المناطق للأقاليم والولايات الهندية، ما قد يُسيّس ويُقنن العملية الانتخابية في داخل البلاد.

انتخابات متزامنة

أخيراً، في شهر مارس/ آذار الماضي، أوصت لجنة رفيعة المستوى تابعة للحكومة الهندية بإدخال تعديلات على الدستور لإجراء الانتخابات الوطنية والإقليمية معاً، أي انتخابات متزامنة مشتركة من الهيئات المحلية إلى البرلمان. ويعني ذلك أن الناخبين سيدلون بأصواتهم لانتخاب أعضاء على كافة مستويات الحكومة دفعة واحدة أو خلال يومين على الأكثر. ويعتقدون «أن هذه الخطوة ستوفر الوقت والمال في حينّ يسمح للأحزاب السياسية والحكومات بالتركيز على السياسة والإدارة». في المقابل، قال حزب المؤتمر الوطني الهندي (الكونغرس) المعارض الرئيس للجنة، إن إجراء انتخابات متزامنة سيؤدي إلى «تغييرات جوهرية في البنية الأساسية للدستور»، ويتعارض مع «ضمانات الفيدرالية»، ويفضي إلى «تخريب الديمقراطية البرلمانية». يمكن القيام بهذه الخطوة بواسطة تعديل الدستور «من دون الحاجة إلى موافقة المجالس التشريعية عليها في الولايات». ولكن من أجل مزامنة الأصوات للهيئات المحلية مع الانتخابات العامة، فإن التعديلات على الدستور تحتاج إلى التصديق من قبل 14 ولايةٍ هنديةٍ، أي نصف ولايات الهند الـ 28». وفي هذه الحالة، إذا فاز حزب الشعب الهندي بالأغلبية المطلقة في البرلمان، فإن الأمر لن يتوقف على هذا الطرح الجديد (إجراء الانتخابات الوطنية والإقليمية معاً) فحسب، بل سيذهب إلى أبعد من ذلك.

لن يُغفل المحللون السياسيون توقعات حول محاولة حزب الشعب الهندي تحويل «الهند العلمانية» إلى دولة هندوسية رسمياً، وهو ما يتطلب بالتأكيد تغيير الدستور، الذي يؤكد رسمياً أن الهند دولة علمانية. وأثارت الدعوات لعقد قمة مجموعة العشرين في سبتمبر/ أيلول 2023 تكهّنات بتغيير اسم جمهورية الهند رسمياً؛ وجاء التوقيع بـ«رئيس بهارات» بدلاً من «رئيس الهند» على الدعوات المرسلة باللغة الإنكليزية، في حين يستخدم اسم «بهارات» في الوثائق الصادرة باللغة الهندية. وفقاً للدستور، فإن الأسماء الرسمية للهند هي «إنديا» (الهّند) و«بهارات». وللهند اسم ثالث وهو «هندوستان»، ولهذا علاقة ببروتوكولات تسمية الدولة.

هناك كثير من القضايا والمتغيّرات قد يطول الحديث عنها، وكلها قد تُقود إلى تسييس وتقنين العملية الانتخابية في الهند، التي بدورها تؤدّي إلى تقييد الديمقراطية في البلاد. ويرى المراقبون والمحلّلون «أنه إذا فاز حزب الشعب الهندي بهذه الانتخابات للمرة الثالثة على التوالي، فستكون الانتخابات الأخيرة النزيهة والحرّة في تاريخ الهند المستقلة». يشغل حزب الشعب الهندي الذي يرأسه ناريندرا مودي، غالبية مقاعد البرلمان الهندي في مجلس النواب، بواقع 301 مقعد من أصل 543 مقعداً في المجلس. وفي هذه الانتخابات، يطالب حزب الشعب الهندي صراحةً الشعبَ بمنحه أربعمائة مقعد في البرلمان. وهو ما قد يسهّل سن القوانين وتمريرها عبر البرلمان بعد الحصّول على الأصوات المطلوبة، فضلاً عن إجراء التعديلات الدستورية اللازمة لخدمة الحزب الحاكم في السلطة. ويعود الفوز المتوقع لحزب الشعب الهندي بولاية ثالثة إلى عدد من الإجراءات والخطوات القانونية والدستورية، التي سبق اتخاذها خلال حقبة الحكم في السلطة. وقد يتطلب ذلك مزيدٍ من الاطلاع لمعرفة كيف تمكّن رئيس الوزراء الحالي ناريندرا مودي من تكرار سيناريو الحكم لثلاث فترات متتالية، بعد أن كان رئيساً لوزراء ولاية غوجارات (غرب الهند) ما بين 2002-2014.

(كاتبة فلسطينية)

تعديل قانون الجنسية والمواطنة

أثار تعديل «قانون المواطنة والجنسية» جدلًا واسعاً في الهند، وانتقادات حادّة من قبل مسلمي الهند؛ ففي كانون الاول/ديسمبر 2019، مرّرت الحكومة الهندية عبر البرلمان تعديل قانون الجنسية والمواطنة لعام 1955؛ الذي يتيح للأقليّات الدينية الحصول على الجنسية الهندية للمهاجرين من: باكستان وبنغلادش وافغانستان، إن كانوا من الهندوس والمسيحيين والسيخ. ويحقّ للمواطن فقط الإدلاء بصوته، وبذلك قد يُحرم كثير من الأقليات الدينية الإسلامية من الحصول على الجنسية، ثمّ من المشاركة في العملية الانتخابية.